المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023

ISSN: 2617-9563

أَثَرُ القِراءَاتِ القُرآنِيَّةِ المُتَوَاتِرَةِ فِي التَّوْجِيهِ النَّحْوِيّ فِي شَرْحِ الأَشْمُونِيّ وَحَاشِيَةِ الصَبّانِ

الأُستَاذ الدَّكتور: أحمد حسن حامد.

أستاذ اللّغة والنّحو والصّرف والعَرُوض في جامعة النّجاح الوطنيّة، نابلس، فلسطين.

البَريد الإلكترونيّ: ahmdhamed60@gmail.com

إبراهيم محمد فقرا.

طالب دكتوراة في اللّغة العربيّة، لغة ونحو وصرف في جامعة النّجاح الوَطنيّة، نابلس، فلسطين.

البَريد الإلكترونيّ: ebrahimfukara@gmail.com

مُلَخَّصُ البَحثِ

تَسعى هذه الدّراسةُ إلى بَيانِ أثرِ القِراءاتِ القُرآنيّةِ المُتَواترةِ في الجانِبِ النَّحوي عندَ الأشمونيّ في شرحه على ألفيّةِ ابنِ مالكٍ والصبّانِ فِي حاشيتِهِ على شرحِ الأشمونِيّ، وَقد سارَ هذا البحثُ عَلى المَنهجِ الوَصفيّ التّحليليّ سَعيًا لبيانِ أصحابِ القِراءاتِ واستقراءِ مَواطنِ الاحْتجاجِ بها، ثُمَّ تحليلها وبَيانِ رأي السّابقين بها وَبَيانِ مَوقفِ الأشمونيّ والصّبانِ مِنها.

الكلمات المفتاحية: القِراءات المتواترة، الأشمونيّ، الصبّان، التّوجيه، النّحو.

Abstract

This study seeks to show the effect of frequent Quranic readings on the grammatical aspect of Al-Ashmouni in his commentary on Alfiya Ibn Malik and Al-Sabban in his footnote on Al-Ashmouni's commentary. The owners of the readings and extrapolating the places of invocation, then analyzing it and stating the opinion of the predecessors in it and a statement of the position of Al-Ashmouni and Al-Saban towards it.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023
ISSN: 2617-9563

key words: Frequent readings, Ashmouni, Sabban, guidance, grammar.

المُقَدّمة

سُبحانَ الّذي عَلَّمَ بالقلمِ علَّمَ الإنْسانَ ما لَمْ يَعلم، وَصلاةً وسلامًا مُتَلازِمَيْنِ عَلى سيّدنا محمّدٍ قُرّةِ العينِ -صلّى اللهُ وسلَّمَ عليهِ- وبعد،

فالحمدُ للهِ الّذي أعانَنِي على دِراسةِ القِراءاتِ القُرآنيّةِ إذ إنَّه مِن أعظمِ العُلومِ لاتّصاله بأعظمِ كتابٍ وُهو القُرآنُ الكَريمُ الّذي نزلَ عَلى أفضلِ العالمين سيّدنا محمد -صلّى اللهُ عليه وسلّم- بلسانٍ عربيٍّ مُبينٍ، لذلك فقد انهمكت عُقولُ الأوّلينَ والآخرينَ في دِراسةِ عِلْم القراءات القُرآنيّة متواترِها وشاذِّها وبِخاصّة في الجوانبِ اللّغويّةِ والنّحويّةِ ومِنْ هؤلاءِ العُلماءِ الأشمونيُّ والصبّانُ لذلك جاءَت هذه الدراسة الموسومةُ بـ " أَثَرُ القِراءَاتِ القُرآنِيَّةِ المُتَوَاتِرَةِ فِي التَّوْجِيهِ النَّحْوِيِّ فِي شَرْحِ الأَشْمُونِيِّ وَحَاشِيَةِ الصَبّانِ" لِبيانِ أثرِ القراءاتِ القُرآنيةِ المتواترةِ في توجيههما النّحويِّ عِندهما، ومنَ الكُتبِ الّتي أعنتُ بها: كتابِ الجُملِ في النّحوِ للخليل (ت170ه)، وكتابِ سيبويه (ت180ه)، وكتبِ معاني القرآن للفرّاء(ت207ه) وللأخفش (ت215)، وكتابِ البحر المُحيط للأندلسيّ (ت745)... وغيرها من الكتب ذاتِ الصّلة.

مُشكلةُ الدّراسةِ:

تعيينُ المسائلِ المُرتبطةِ بمحورِ الدّراسة من الشرحِ والحاشيةِ وتتبّعها وبيانُ موقفِ الأشمونيّ والصبّانِ مِنها، وتتبعِ رأيِ الصبّانِ مِن توجيه الأشمونيّ للقراءة.

أسئلةُ الدّراسةِ:

- هَل أثّرتِ القراءاتُ القُرآنيّةُ في توجيهِ الأشمونيّ والصبّانِ لوجهٍ نحويّ؟

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023

ISSN: 2617-9563

- هَلْ كوّنتِ القراءاتُ القرآنية مَصدرًا من مصادرِ الاحتجاج النّحويّ؟
- هَل توافقَ أو اختلفَ توجيهُ القِراءاتِ ما بَينَ الأشمونيّ والصبّانِ؟

وغيرها منَ الأسئلة الّتي قد تُثيرها الدّراسة.

أهدافُ الدّراسةِ:

تسعى هذه الدّراسةُ إلى بَيانِ أثرِ القراءاتِ القُرآنيّةِ المتواترةِ في الاحتجاجِ النّحويِ عندَ الأشمونيّ والصبّانِ، وبَيانِ مَوْقِف الأشمونيّ والصبّان مِنها، وبيانِ إذا ما كان للقراءات تأثيرٌ في الاحتجاج عندهما.

منهجُ الدّراسةِ:

اختارت هذه الدّراسةُ المنهجَ الوَصفيَّ التّحليليَّ سَعيًا منها لبيانِ أصحابِ القراءاتِ وتحليلِها في مواطنها، وتعيينِ الشّاهدِ فيها.

حوتِ الدّراسةُ مقدّمةً ذكرتُ فيها مشكلةَ الدّراسة أهدافَ الدّراسة منهجَ الدّراسةَ، وفصلٌ واحدٌ تَناولتُ فيهِ أثرَ القِراءاتِ القُرآنيّةِ المتواترةِ في التوجيهِ النّحويّ عندَ الأشمونيّ والصبّانِ، والخاتمة وفيها أبرزُ النّتائج الّتي توصّلت إليها وأخيرًا قائمة المصادر والمراجع.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023

ISSN: 2617-9563

رفعُ المُضارِع الدّال على الحال بعدَ (حتّى)

قالَ تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: 214]

قرأ الجُمهور (حتّى يقولَ) بالنّصبِ، واشترطُ النّحويّون في نَصبِ الفِعلِ بَعدها بأنْ يكونَ مُستقبلًا، إمّا بالنّسبة إلى كلام التّكلّم، وإمّا بالنِّسبة إلى ما قبلها، وفي هذه الحالةِ وَجبَ النّصبُ لأنّ الفعلَ مُستقبلٌ حقيقةً، نحو: (صُمْ حتّى تَغيبَ الشمسُ) فغيابُ الشّمسِ مُستقبلٌ بالنِّسبة لكلامِ المُتكلّم، وهوَ أيضاً مستقبلٌ بالنّسبة إلى الصّيام، وإنْ كانَ الاستقبالُ بالنّسبة إلى ما قبلها فقطْ، جاز النّصبُ الرّفعُ، والنّصبُ عند البصريّين هو "أنْ المُضمرة" وعند الكوفيّين "حتّى" نفسها إذ جعلوها حرفَ نصبٍ، ولنصبِ الفعلِ في القِراءة وجهانِ، أحدُهما: أنَّ (حتّى) بمعنى (إلى)، أي: (إلى أنْ يقولَ)، كقولنا: (أَقَمْنا حتّى اللّيلِ) أيْ: (إلى اللَّيْلِ) فهو في الآيةِ غايةٌ لما تقدَّم من المَسّ والزلزالِ، و(حتّى) وإنْ كانَ فعلُ الزّلزلةِ قد وقعَ إلّا أنّ الآية على حكايةِ الحالِ، حَكى تلكَ الحالَ، والثّاني: أنَّ (حتّى) بمعنى (كي)، فتفيدُ العِلّةَ، وهذا ضَعيفٌ (الحلبي، د.ت)، لأنَّ قولَ الرسولِ والمؤمنين ليسَ علةً للمسّ والزلزالِ، وقد أشارَ أبو البقاء لمثل ذلك حيث يقول: (فالزَّلْزَلَةُ سببُ القولِ)، وقد رجّح أبو حيّان التّوجيه الأوّل لأنّ "المَسَّ والزّلزالَ" لَيسَا مَعْلُولَيْنِ لِقَوْلِ الرَّسُولِ والمُؤمِنِينَ (الأندلسي أ.، 1420ه)، والباحثُ يؤيّدُ مذهب البصريّين في النّاصبِ؛ لأنَّ (حتّى) من عواملِ الأسماءِ لا الأفعالِ، وقدِ اختار أبو عبيد القاسمُ بنُ سلّام قراءة النّصبِ (النّحّاس أ.، 1421ه).

وقرأ نافع (حتّى يقولُ) بالرّفعِ على أنَّ الفِعلَ مُؤَوّلٌ بِالحالِ فيكونَ التّقديرُ: (حتّى حَالةُ الرّسولِ والّذينَ آمنوا مَعه أَنَّهم يَقولونَ ذلكَ) (الواسطيّ، 2004م)، و(حتّى) في مثل هذه الحالةِ تكونُ

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023
ISSN: 2617-9563

حرفَ ابتداءٍ لا محلَّ له منَ الإعراب، (ويقول) فعل مضارع مرفوع، يقولُ ابنُ مالكٍ عن هذه المسألة (مالك أ.، 2021م):

وَتِلْوَ «حَتَّى» حَالاً أوْ مُؤَوَّلَا***بِهِ ارْفَعَنَّ، وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

وعلى هذا فإنْ كانَ ما بعدَ (حتّى) حالًا أو مؤوّلًا به يُرفع المضارع بعده.

والحاصلُ أنَّ الأَشمونيّ احتجَّ بقراءةِ الجُمهور على جواز نصبِ الفعل المضارع بعد (حتّى) إذا كان الفعل حالًا غير حقيقي، ويجوزُ أيضًا الرّفعُ فيها على تأويله بالحال كقراءة نافع، وعدَّ الأَشمونيّ (حتّى) هذه حرف ابتداء موافقًا في ذلك مذهبَ البصريّين، وقد وجّهَ الصبّانُ قراءة النّصبِ على أنَّ (حتّى) بمعنى (إلى) وأنْ تكونَ بمعنى (كي)، وعلى الرّفعِ (حتّى) حرفُ ابْتداءٍ، وقد ردَّ الصبّانُ على الأَشمونيّ قوله: والرفع حينئذٍ جائز كما مرَّ يقصد في حال تأويل الحال، قال الصبّان: فيه عندي نظر؛ لأنَّ رفع المؤوّلِ بالحالِ واجِبٌ كما قالَ المُصنِّفُ والشّارحُ سابقًا (وتلو حتى حالًا أو مؤولًا به أي: بالحال ارفعن) حتمًا، والذي مرَّ إنّما هو جواز الرّفع والنّصب إذا كانَ الاسْتقبالُ بالنّسبةِ إلى زمنِ الفِعل قبلَ (حتّى)، فالرّفعُ على التّأويلِ بالحالِ، والنّصبُ على التّأويلِ بالمُستقبلِ (الصبّان، 1997م)، والباحثُ يختارُ قراءة النّصبِ لإجماعِ القرّاءِ عليها، ولأنَّ فعلَ القَولِ يكونُ مُستقبلًا بالنّسبةِ لفعل الزّلزالِ، وإذا كان الفعل بعد (حتّى) مُستقبلًا وجبَ النّصب، يقولُ ابنُ مالكٍ: (وانصبِ المُستقبلا...).

رَفعُ المُضارعِ بعدَ الأمر إذا لمْ يُقصد الجَزاء وقُصدَ الوصف

قالَ تعالى: "﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنۡ ءَالِ يَعۡقُوبَۖ وَٱجۡعَلۡهُ رَبِّ رَضِيّٗا﴾" [مريم: 5-6]

قرأ ابن كثير وعاصم ونافع وابن عامر وغيرهم (يرثُني، ويرثُ) بالرّفعِ في محلّ نصبٍ صفة لـ (وليًّا) (الفارسيّ ا.، 1993م)، وكأنّه في الكلام: هبْ لي من لدنك وليا وَارثًا (الهرويّ أ.، 1991م)، قالَ الطّبريُّ وهذه القراءة أولى في العربيّةِ وأحسنُ (الطّبريّ أ.، 2001م)، وقالَ أبو

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023
ISSN: 2617-9563

عبيدة: وهذا أحبُّ إليَّ (السّرمقندي، د.ت)، وقالَ أبو البقاء إنَّ هذه القراءة أولى لأنَّ سيّدنا زكريّا طلبَ وارثًا هذه صفته (العكبري، د.ت)، وهي عند الأَشمونيّ لأنَّ جملة (يَرِثُني) صفة لـ(وليّ)، وقد استشهد الصبّانُ بهذه القراءةِ ليدلَّ على أنَّ الفعلَ إذا لَم يُقصد به الجواب والجَزاء فإنّه يُرفع لأنّه يُقصد به الوصف كالآية الكريمة.

وقرأ أبو عمرو والكسائيّ (يرثْني، ويرثْ) بجزمهما، الأوّل على جوابِ الدّعاء، أو جواب شرط مُقدّر، أي: إنْ يَهب يَرِثْ، والثّاني عُطف عليه، وقدِ اختارَ الفرّاءُ هذا الوجه (الفرّاء أ.، معاني القرآن، د.ت)، يقول: لأنَّ يرثني مِن آية غير الأولى فحسن الجزاء، قالَ ابنُ عطيّةَ والّتي يضعّف هذه القراءة أنَّه ليس كلُّ موهوبٍ يرث (عطية، 1422ه).

والحاصلُ أنَّ الأَشمونيّ يقولُ إنَّ الفعل لا يُجزمُ بعدَ الإيجاب إذا لَم يُفد الجزاء على أنَّ المقصود أنْ يكونَ الفعلُ بعده وصفًا، وذكرَ الصبّانُ هذه القراءة دليلًا على كلام الأَشمونيّ (الصبّان، 1997م)، والباحثُ يختارُ قِراءة الرّفعِ لأنَّه لمْ يُردِ الجَزاءَ، بل أرادَ بيانَ صفةِ الوارثِ.

رَفعُ المُضارعِ الواقعِ جوابَ الطّلبِ على اعتبارِ الحالِ أو الاستِئْنافِ

قالَ تعالى: "﴿وَأَلۡقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلۡقَفۡ مَا صَنَعُوٓاْۖ﴾" [طه: 69]

قرأ الجُمهور (تلَقّفْ) بفتح اللامِ وتشديد القافِ وجزم الفاء على جوابِ الأمرِ أو جواب شرط مُقدّر (عاشور م.، 1984م).

وقرأ أبو جعفر وحفص عن عاصم والسّلميّ (تلْقَفْ) بالجّزمِ أيضًا على جوابِ الأمرِ أو جواب شرط مُقدّر، وهو مِنْ لقَفتُ الشيء ألقَفُه لقْفًا، والمعنى: تلتَهِمُ العِصي والحِبال التي تُخُيِّلتْ بِسِحر السحرة أنَّها حيّات، ولم تكن بحيات، وتَلَقَفْتَ الشيء تَلَقُّفًا (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التّفسير، 1420ه).

وقرأ ابنُ عامرٍ وابنُ ذَكْوَانَ (تَلْقَفُ) بالرّفعِ إمّا على الحالِ منَ المُلقى وهي العصا، وقيلَ على الحالِ مِنَ المُلقي وهو سيّدنا موسى -عليه السّلام- إذ نُسبَ إليه التّلقُّفُ لَمّا كَانَ عَن فِعله وحركتِه،

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023
ISSN: 2617-9563

أو على الاستئناف، وأَنَّثَ الفعلَ في (تَلْقَف) حَمْلاً على معنى (ما) لأنَّ معناها العصا (الحلبي، د.ت).

والحاصلُ أنَّ الصبّانَ استشهدَ بقراءة ابنِ ذَكْوانَ على جواز رفعِ الفعل عندما لا يُرادُ به جزاءً أو جوابَ أمرٍ لأنَّ الأمرَ مع جوابه في منزلة الشّرط، ووجه الرّفعِ عنده هو أنَّ جملة (تلقف) إمّا حالًا أو استئنافًا موافقًا جمهور النّحويّين والمُفسّرين، والباحث يختارُ قراءة الجُمهور على أنَّ الجّزمَ جوابُ الأمر (ألقِ)، لأنَّ الإلقافَ نتيجةُ الإلقاءِ فلو لم تُلقِ لما تلقّفتْ.

رفعُ الفعلِ المُضارع المقرونِ بالفاءِ بعدَ جوابِ الشّرطِ وَنصبُه وجَزمُه

يقولُ ابنُ مالكٍ:

"وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ***بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ"

1. قالَ تعالى: "﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ﴾" [البقرة: 284]

قرأ الجُمهور (فَيَغفِرْ، ويُعَذِّبْ) جزمًا لأنّه معطوفٌ على جوابِ الشّرطِ (يُحَاسِبْكُمْ)، قالَ المُبرّدُ: والجزمُ أجودُ القراءاتِ، وقدِ اختارها أبو منصور الهروي (الهرويّ أ.، 1991م).

وقرأ عاصم وابنُ عامر وأبو جعفر (فَيَغفِرُ، ويُعَذِّبُ) بالرّفعِ على الاستئناف، وهذه القراءة أجودُ منَ النّصبِ (زنجلة ع.، د.ت).

وقرأ ابنُ مسعودٍ وطلحةُ والأعمشُ وخَلّادُ (فَيَغفِرَ، ويُعَذِّبَ) بالنّصبِ على إضمارِ (أنْ)، وهذه القِراءة أقلّ جودة من أختيها (الحلبي، د.ت).

ولجوازها جميعًا قالَ سيبويه: فإذا انقضى الكلام-يقصد فعل الشّرط وجوابه- ثُمَّ جئتَ بـ(ثُمَّ)، فإنْ شِئتَ جَزمتَ وإنْ شِئتَ رَفَعْتَ، وكذلك (الواو والفاء)، وفي وجهِ النّصبِ قالَ: إلّا أنَّه قَدْ يَجوزُ النَّصبُ بـ(الفاءِ والواوِ)، واحتجَّ بهذه الآية، قالَ: وبلغَنا أنَّ بعضَهم قَرأ: "يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ، فَيَغْفِرُ

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023

ISSN: 2617-9563

لِمَنْ يَشاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشاءُ، وَاللَّهُ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" (سيبويه ع.، 1988م)، قالَ السّيرافيّ: وَذكرَ سِيبويهِ أنَّ النّصبَ ضَعيفٌ، وَحَكى أنَّه بَلَغهُ أنَّ بَعضهُم قَرأَ: (فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشاءُ) وَسببُ ضَعفِهِ أنَّ جَوابَ الشَّرطِ خَبرٌ مُوجبٌ، وَسبيلَهُ أَنْ يُعطَفَ عليهِ، أَوْ يُستَأْنَفَ (السيرافي، 2008م)، وقالَ الأخفشُ: وكلُّ ذلك من كلامِ العربِ (الأخفش أ.، 1990م)، وقد جاءت الأوجه الثّلاث في قولِ النابغةَ الذّبياني (النّعمانيّ أ.، 1998م):

(الوافر)

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ***رَبِيعُ النَّاسِ وَالشَّهْرُ الْحَرَامُ

ونَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ ... أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

الشّاهدُ فيه: قولُه (ونَأْخُذْ) إذ إنّه ورَد بالجَزمِ، والرّفعِ، والنّصبِ.

واختيارُ الباحثِ في هذه المسألة قراءة الجُمهور لأنَّ الغفرانَ فيها داخلٌ في الحِساب، ولأنَّ وجه الجّزمِ واضحٌ

2. قالَ تعالى: "﴿وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ﴾" [البقرة: 271]

قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو وغيرهما (وَنُكَفِّرُ) بالنُّونِ والرَّفعِ (مجاهد، 1400ه)، عطفًا على محلِّ ما بعدَ (الفاء) أو على الاستئناف، تقديره: ونحنُ نُكفّر، لأنّه إذا كانَ ما بعدها فعلٌ فسيكونُ مرفوعًا.

وقرأ نافع وحمزة وغيرهما (وَنُكَفِّرْ) بالنُّون وَالجَزم (مجاهد، 1400ه)، عطفًا على موضعِ جوابِ الشّرطِ (فَهُوَ خَيْرٌ).

وقرأ ابن عامر وعاصم (وَيُكَفِّرُ) باليَاءِ والرَّفع، وتخريجه كتخريج قراءة ابنِ كثير (الجزري، د.ت).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023

ISSN: 2617-9563

وقرأ الحسنُ وكذا رُويَ عنِ الأعمشِ (ويُكَفِّرَ) بالياءِ والنّصبِ على إضمارِ (أنْ)، التّقديرُ: "إنْ تُخفوها يَكنْ خيرًا لكم، وأنْ يُكفّرَ عَنكُم" (الزمخشري، 1407ه).

واختارَ سيبويه قراءة الرّفعِ، يقول مُعلّقًا على هذه القراءة: "والرّفعُ هنا وَجهُ الكَلامِ، وهوَ الجيّد؛ وذلك لأنَّ الكلامَ الّذي بَعد (الفاءِ) جرى مجراهُ في غيرِ الجَزاءِ فَجرى الفِعلُ هُنا كَما كانَ يَجْري فِي غيرِ الجَزاءِ"، أي على أنّه خبر تقديره: وهو يُكفّرُ (سيبويه ع.، 1988م).

والحاصلُ أنَّ الأَشمونيّ احتجَّ بقراءاتِ هذه الآية وسابقتها في جوازِ الجَزمِ والرّفعِ والنّصبِ، يقول: فالجَزمُ بالعطفِ، والرّفعُ على الاستئنافِ، والنّصبُ بـ(أنْ) مُضمرة وجوبًا وهو قليل، وقد نقلَ الصبّانُ قولَ السّيوطيّ بأنَّ الجَزمَ قويّ والنصبَ ضعيفٌ والرّفعَ جائزٌ وهو بذلك يوافقُ الأَشمونيّ (الصبّان، 2002م)، وقراءةُ وجهُ (الرّفع) هي اختيارُ الباحثِ لجريانِ المُضارع فيها كجريانه في غير الشّرط.

إهمال (إنْ) الجازمة حملًا على (لو) ورفع الفعل بعدها

قالَ تعالى: "﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا ﴾" [مريم: 26]

قرأ الجُمهور (تَرَيِنَّ) أصله ترأيين مثل ترغبين؛ فالهمزة (عين الفعل)، والياء (لامه)، وهو مبني هنا من أجل نون التّوكيد مثل: (لَتَضْرِبَنَّ)، فألقيت حركة الهمزة على الراء، وحذفت اللام للبناء كما تحذف في الجزم، وبقيت ياء الضمير، وحركت لسكونها وسكون النون بعدها، فوزنه: تَفَيْنَ، وهمزة هذا الفعل تحذف في المضارع أبدا (العكبري، د.ت).

وقرأ أبو جعفر (تَرَيْنَ) بياء ساكنة ونون مفتوحة هي نونُ الرّفعِ، وقد قالَ ابنُ جنّيّ إنَّ هذه القراءة شاذّة إلّا أنّه لم يعدّها لحنًا لأنَّ بعضَ العربِ يُثبتُ هذا النّون عندَ الجّزمِ، ومن ذلك قولُ الشاعرِ - مجهول القائل- (جنّي أ.، 1998م):

(البسيط)

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023
ISSN: 2617-9563

لَوْلَا فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأسْرتِهِمْ***يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لمْ يُوفونَ بالجَارِ

الشّاهدُ فيهِ: رفعُ المضارع (يُوفونَ) بعد حرفِ الجّزمِ (لَمْ).

وقالَ ابنُ هشامٍ: إنَّ فيها شذوذين حذف نُونِ التّوكيدِ، وإثْباتُ نُونِ الرّفعِ مع دخول حرف الجَزمِ عليها (هشام ع.، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1985م)، وعلّقَ أبو البقاء على هذه القراءة بأنّها بعيدة، وقد وجّهَ ابنُ مالكٍ هذه القِراءة على إهمالِ (إنْ) حملًا على إهمال (لو) واحتجَّ بهذه القراءة (مالك ج.، 1982م).

والحاصلُ أنَّ الأَشمونيّ ذكر كلامَ ابنِ مالكٍ في جوازِ إهمالِ (إنْ) حملًا على (لو) واحتجَّ بقراءة أَبِي جَعْفَرَ (تَرَيْنَ)، وأمّا الصبّانُ فقدِ اكتفى بقوله: (فإمّا تَرَيْنَ) بياء المخاطبة ونون الرّفع المفتوحة (الصبّان، 2002م)؛ وبذلك فهو يوافقُ الأَشمونيّ، واختيارُ الباحثِ قراءة الجّماعة لوضوحها في العربيّة وإجماع القرّاء والنّحويّين والمفسّرين عليها وعلى بيان توجيهها.

إهمال (لكنْ) المخفّفة من الثّقيلة ورفع الاسم بعدها بالابتداء

قال تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْۚ﴾ [الأنفال: 17]

قرأ ابنُ كثير وأبو عَمْرو وغيرهما (ولكنّ) بالنّونِ المُشدّدة ونَصبِ لفظِ الجّلالةِ (الله) على أنّه خبرُ (لكنَّ)، وجملة (قَتَلَهُم) في محل رفع خبر (ولكنَّ) (مجاهد أ.، 1400ه)، وهو واضحٌ.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ وغيرهما بتخفيف النّون من (ولكنْ) وبرفعِ لفظ الجّلالة (الله) على الابتداء وعلى إهمال عمل (لكن) على مذهب النّحويّين لزوال اختصاصها بالأسماءِ باستثناء يونس والأخفش وغيرهما فيُعملونَها قياسًا على: (أنَّ، وإنَّ، وكأنَّ) وقد أنْكرَ عليهم أَكثرُ النّحويّين إذ لم يَرِدْ شاهدٌ واحدٌ يجيز إعمالها بحالة التّخفيف (السهيلي، 1992م)، ووجب رفع الاسم الواقع بعد (لكنْ) على الابتداء.

والحاصلُ أنَّ الأَشمونيّ والصبّانَ من بعده وافقا مذهب النّحويّين في إهمال (لكن المخفّفة) مستشهدين بهذه الآية الكريمة، يقولُ الأَشمونيّ: وأمّا (لكنْ) فتخفّفُ فتُهملُ وجوبًا، ويقولُ

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023
ISSN: 2617-9563

الصبّانُ: لزوال اختصاصها -أي المُخفّفة- بالأسماءِ لدُخولها على الجملتين (الصبّان، 1997م)، ويرى الباحثُ في هذه المسألة إهمالَ (لكنْ) المخفّفة لورودها في القراءات المتواترة ولخلوّ الشّواهد الشعريّة والنثريّة من إعمالها مخفّفة.

حذفُ العائدِ على المبتدأ إذا كان بلفظ (كُلّ)

قال تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الحديد: 10]

قرأ جمهورُ القرّاءِ (كلًّا) بالنّصبِ على المفعوليّة للفعل (وَعَدَ)، مَع تَقدّمِ المَفعولِ عَلى الفِعْل، وهو الوجهُ عند ابنِ عطيّة لأنَّ وَعدَ اللهِ ليسَ يَعوقُه عَائقٌ على أنْ يَنصِبَ المَفعولَ المُقدَّمَ (عطية، 1422ه)، وهو بذلك يُخالفُ قولَ الفارسيّ وغيره مِن أنّ الفعل ضعفَ لتأخّرِهِ عن المفعولِ، وأرى أنّ حجّة ابنِ عطيّة أقوى وذلك لأنّ الفعلَ قد ينصبُ المفعولَ المُقدّمَ في بابِ الاشتغالِ كثيرًا على الرّغمِ مِنْ أنّه يتسلّطَ على الضّمير المتّصلِ به؛ فلو كانَ ضعيفًا لكانَ الأولى به ألّا يعملَ في اثنينِ، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّه من الشّائع إضمارُ فعلٍ وإبقاءُ عمله في هذا البابِ وهو بالضّرورةِ أقلُّ قوّةً من تقدّم المفعولِ عليه.

وقرأ ابنُ عامرٍ: (وكلٌّ) بالرّفعِ على الابتداءِ وحَذفَ العائدَ من (وَعَدَ) إذ التّقديرُ (وكلٌّ وعدَه اللهُ الحُسنى)، وهذا الحذفُ جائزٌ بإجماعٍ لأنَّ الضّمير في محلِ نصبِ مفعولٍ به، والمبتدأ بلفظِ (كُلّ) الدّالة على العمومِ والافتقارِ (مالك أ.، 1990م)، ووجّه الفارسيُّ هذه القِراءة بقوله: والسّببُ في رفعِ (كُلٍّ) أنّه لما تأخّرَ الفعلُ وتقدَّمَ المفعولُ لَم يقوَ الفعلُ على نصبِ المفعولِ ولذلك رُفِعَ (الفارسيّ ا.، 1993م)، ومن ذلك قولُ الشّاعرِ أبي النّجمِ العجليّ:

(الرّجز)

"قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعي ***عليّ ذَنْباً كلُّه لم أَصْنَعِ"

الشّاهدُ فيه: قوله (كلُّه لم أصنعِ) برفعِ كلُّه وحذف العائد من أصنع، والتّقدير (كلُّه لمْ أصنعه) لأنَّ كلّ مبتدأ ولا بدَّ من ضمير يعود إليه.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023
ISSN: 2617-9563

وقَد يكونُ الرّفعُ عَلى لُغةِ مَن يَقولُ: زيدٌ ضَرَبْتُ بإضمارِ المفعولِ في الفعلِ (ضَرَبْتُه) وبرفعِ المفعولِ به (زَيْدٌ) (الكرماني، 2001م)، وقد علّق سيبويه على هذا البيت بقوله: "وهو بمنزلته في غير الشِّعر؛ لأنّ نصب (كلّ) لا يُكسر البيتَ ولا يُخِلُّ به"، ومنه أيضًا قولُ امرئ القيسِ (سيبويه ع.، 1988م):

(المتقارب)

"فأَقْبَلتُ زَحْفاً علَى الرُّكْبَتَيْنِ *** فثَوْبٌ لبست وثَوْبٌ أَجُرُّ"

الشّاهدُ فيه: قوله (وثوبٌ أجُرُّ) فقد رفع (ثوب) وحذفَ العائد من (أجُرُّ) والتّقدير (وثوبٌ أَجُرُّه).

والحاصلُ أنَّ الصبّانَ قد استدرك قراءة ابن عامر على الأَشمونيّ، فقد اكتفى الأَشمونيّ بذِكر قول العرب (السّمنُ مَنوانِ بِدرهمٍ) أي (منوانِ منهُ) على تقدير الضّميرِ المحذوفِ، والخلاصة أنَّ الصبّانَ احتجَّ بقراءةِ ابنِ عامرٍ على جوازِ حَذْفِ العائدِ منَ الخبرِ، وهذا الحذفُ موجودٌ في النّظم والنثر فهو جائز وبخاصّة إذا كانَ المبتدأ ممّا يدلُّ على العموم مع ضعفٍ، ولذلك فإنَّ الباحثَ يختارُ قِراءة النّصبِ، ولإجماعُ القُرّاءِ عليها.

إعرابُ (يوم) قبلَ فعلٍ مُعربٍ

قالَ تعالى: "﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾" [المائدة: 119]

قرأ الجُمهور (يَوْمُ) بالرّفعِ عَلى الخَبريَّةِ للمُبتدأ (هذا) (مجاهد، 1400ه)، والجُملة في محلِّ نصبٍ على الحِكاية، قالَ أبو منصور الهرويّ: "وهذه القراءة الجيّدة".

وقرأ نافع (يومَ) بالنّصبِ (الأنباري، 2003م) على أوجه منها أنَّ (يومَ) خبر المبتدأ (هذا) والفتحة فيها فتحةُ بناءٍ لا إعرابٍ لإضافتِه إلى الجُملة الفِعليّةِ على مذهبِ الكوفيّين إذ يُجوّزون بناء (يومَ) وما شاكلها من أسماءِ الزّمانِ المُبهمة إذا أُضيفت إلى جُملةٍ وإنْ كانتْ الجُملةُ معربةً؛ واستدلُّوا على جوازِ ذلك بهذه القراءةِ، قالَ ابنُ مالكٍ: وإنْ صُدّرت أسماءُ الزّمان المُبهمةِ باسمٍ أوْ فِعلٍ مُعربٍ جَاز الإعراب باتفاق، وجاز البناءُ عند الكوفيّين (مالك أ.، 1990م)، وأمّا عندَ البصريّين فلا يَجوزُ عندهم في هذا إلّا الإعرابُ، ولا يُجيزونَ البِناءَ إلّا إذا صُدِّرت الجُملةُ

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023
ISSN: 2617-9563

المضافُ إليها بفعلٍ ماض، لأنّهُ لا يَسْرِي إليهِ البناءُ إلّا مِنَ المبنِيِّ الَّذي أُضِيفَ إليهِ، ومن ذلك قولُ النّابغة الذّبيانيّ:

(الطويل)

عَلى حِينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا *** وقلتُ أَلَمَّا أصْحُ والشيبُ وازعُ

الشّاهدُ فيه: بناءُ (حينَ) على الفتح لإضافتها للفعل الماضي المبنيّ (عاتبت)، وهو الرّاجحُ المجموعُ على جوازه، وقد وردَ بكسر (النّون) جرًّا بـ (على) على الإعراب (سيبويه ع.، 1988م)، وتَبِعَ ابنُ مالكٍ الكوفيّين في مذهبهم بألفيّته، يقولُ:

"وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا***أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا"

والوجهُ الثّاني: "أنْ يَكونَ ظَرفًا لِـ(قالَ)، وهذا إشارةٌ إلى المصدَرِ، فيكونُ مَنصُوبًا على المَصدَرِيَّةِ، أَيْ: (قالَ اللَّهُ هَذَا القَولَ)" أَو إشارةٌ إلى الخبر أوِ القَصَصِ، نحوُ: (قالَ زَيدٌ شِعْرًا) أَوْ (قالَ زَيدٌ خُطْبَةً)؛ فيكونُ إشارةً إلى مضمُونِ الجُملَةِ، واخْتُلِفَ في نَصبِهِ أَهوَ على المصدرِيَّةِ أَو ينْتَصِبُ مفعُولًا بِهِ؟ فعلَى هذَا الخلَافِ ينتصِبُ إذا كانَ إشارةً إلى الخبر أَوِ القَصَصِ نَصْبَ الْمَصْدَرِ أَوْ نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ، والوجهُ الثّالثُ: أَنْ يَكونَ ظَرفًا خَبرَ (هذا)؛ و(هذا) مَرْفُوعٌ على الابتداءِ، والتَّقدِيرُ: "هذا الَّذي ذكَرْنَاهُ من كلامِ عيسَى وَاقِعٌ يَوْمَ يَنْفَعُ" (الأندلسي أ.، 1420ه).

والحاصلُ أنَّ الأَشمونيّ احتجَّ بِقراءَةِ الجُمهور على إعرابِ (يوم) وما شاكلها إذا وقعت قبلَ فعلٍ مُعربٍ، ثمَّ يقولُ: "ولم يجز البصريون حينئذ غير الإعراب، وأجازَ الكوفيّون البناء، وإليه مالَ الفارسيُّ والنّاظمُ، ولذلك قال: (ومنْ بَنى فَلنْ يُفنَّدا) أي لن يُغلَّط، واحتجُّوا لذلك بقراءة نافعٍ"، وقالَ الصبّانُ: "قال الرّضيُّ: لا دليلَ فِيها لاحْتمالِ أنَّ (يومًا) نُصب على الظّرفيّة خَبرٌ لِهذا مُشارًا بِهِ للمَذكورِ قَبلهُ لا لليَومِ" (الصبّان، 1997م)، وهذا ما لاحظه الباحثُ في أكثرِ كُتبِ التّفسير واللّغة؛ إذ أكثر توجيهات قراءة نافع كانت على الظّرفيّة.

واختيارُ الباحثِ قراءة الجُمهور موافقًا مذهب البصريّين لأنَّ بِناءَ هذه الأزمنة مستمدٌّ مِن بناء ما بعدها، ولإجماع القُرّاءِ عليها، كما أنَّ الشّاهدَ الشعريَّ الّذي ذهب إليه الكوفيّون وردَ مُعربًا وقد أجمعَ القرّاءُ على وجه الإعرابِ، ومن جهة أُخرى فلا شاهد فيه أصلًا لأنّ الفعل بعد (حين) فعل ماضٍ مبنيّ.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023

ISSN: 2617-9563

إثبات اسم (لات) وحذف خبرها شذوذًا

قال تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: 3]

قرأ الجُمهور (وَّلَاتَ) بفتح التاء و(حينَ) بالنصبِ على خبريّة (لاتَ) واسمها محذوفٌ وهو الأكثر في العربيّة، وهي عند سيبويه بمعنى (ليس)، قالَ سيبويه: "...كما شبّهوا بها -يعني بِليسَ- لاتَ في بعضِ المَواضعِ، وذلك مَع الحِينِ خاصّةً، لا تَكونُ لاتَ إلّا مَع الحِينِ، تُضْمِرُ فيها مَرفوعًا وتَنْصِبُ الحينَ لأنّه كالمَفعولِ به في نصبه"، ثُمَّ يقولُ: "وزَعمُوا أنَّ بعضَ القُرّاءِ قَرأَ: "وَلَاتَ حِينُ مناَصٍ" برفعِ (حينٍ) وهي قليلةٌ" (سيبويه ع.، 1988م)، والتاءُ مزيدةٌ فيها كـزيادتِها في (رُبَّ وثَمَّ)، قاله الخليل، إذ جعلَ التّاءَ في (لات) صلة (الفراهيدي، 1995م)، وتقديرُ القراءة: (ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ) فحُذف اسمها وبقي خبرها.

وقرأ عَاصِمٌ، والضَّحَّاكُ، وَابْنُ يَعْمُرَ، وأبو المتوكّل، والجَحْدَرِيّ (ولاتَ حينُ) بفتحِ التّاءِ وضمِّ النّونِ، على إعمال (لات) عمل (ليس)، وحذف الخبر، وهو قولُ سيبويه إلّا أنَّ ذلك قليلٌ عِندهُ (الجوزي، 1422ه)، وقالَ الزّجّاجُ: والرّفعُ في ذلك جيّدٌ، وتقديرُ القِراءةِ (ولاتَ حينُ مناصٍ لهم). والحاصلُ أنَّ الأَشمونيّ احتجَّ بقراءة مَن رفعَ (حينَ) على جواز ذكر اسمِ (لات) وحذفِ خبرها على قلّتها وشذوذها، يقولُ معلّقًا على قولِ ابنِ مالكٍ: (والعكس قلَّ) أي حذف اسم لات فهو ضعيفٌ جدًّا ووصف القراءة بالشّذوذ موافقًا مذهب الجُمهور، وقد وافق الصبّانُ الأَشمونيّ فيما ذهب إليه (الصبّان، 1997م)، واختيارُ الباحثِ ما قاله الأَشمونيّ، وقراءة الجُمهور.

فتحُ همزةِ (إنَّ) وكسرُها بعدَ (فاء الجزاء)

قال تعالى: "﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾" [الأنعام: 54]

قرأ ابنُ كثيرٍ وحمزةُ وغيرهما (إنَّهُ مَنْ عَمِلَ) و(فَإِنَّهُ) بكسر الألف فيهما، وكسرُ الأولى على أنَّها مُستأنفةً وأنَّ الكَلامُ تامٌّ قَبلَها، وجيءَ بِها وبِما بَعدها كالتّفسيرِ لقولِه: (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلى نَفْسِهِ الرّحمةَ)، أو أنَّها كُسِرَتْ بتقدير قولٍ أي: (قَالَ اللهُ ذلك)، أو على إجراء (كَتَبَ) مَجْرى (قالَ)

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023
ISSN: 2617-9563

فكُسِرَتْ بعده، وأمَّا كَسْرُ الثانية فمنْ وجهيْنِ، أحدهما: أنَّها على الاسْتئنافِ، بمعنى أنَّها في صَدرِ جُملةٍ وَقعتْ خبرًا لـ(مَن) المَوصولةِ، أو جوابًا لها إنْ كانت شرطًا، والثّاني: أنَّها عطفٌ على الأولى وتَكريرٌ لها وهو أوضح التّخريجات (الحلبيّ أ.، د.ت).

وقرأ ابنُ عامرٍ وَعاصمٌ (أَنَّهُ. . . فَأَنَّهُ) بفتحهما (الهرويّ، 1991م)، وفتحُ الأولى على أنّها بدل من (الرَّحْمَةِ) تقديره: (كَتَبَ رَبُّكُم أنَّهُ مَنْ عمِلَ...)، أو أنَّها في مَحلِّ رَفعٍ على أنَّها مُبتدَأ، والخبرُ مَحذوفٌ أي: (عليهِ أنَّه مَنْ عَمِلَ...)، أو أنَّها فُتحتْ على تَقديرِ حَذفِ حَرفِ الجرّ، والتقدير: (لأنَّهُ مَنْ عَمِلَ...)، وفَتْحُ الثّانيةِ فيها فعلى أنّها في محلّ رفعٍ على أنّها مبتدَأ والخبرُ محذوفٌ أي: (فغفرانُه ورحمتُه حاصِلانِ أوْ كائِنانِ)، أو (فَعليهِ غُفرانُه وَرحمتُهُ)، أو على أنّها في مَحل رفعٍ على أنّها خَبرُ مُبتدَأ محذوفٍ أي: (فأمرُه أوْ شَأنُه أنَّه غَفورٌ رَحيمٌ) (الحلبيّ أ.، د.ت)، أوْ أنَّها تكريرٌ للأولى كُرِّرت لمَّا طالَ الكَلامُ نقله النّحاسُ عن سيبويه (النحّاس، 1409ه).

وقرَأ نافعٌ (أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ) بالفتح، (فَإِنَّهُ غَفُورٌ) بالكسر، وتوجيهها يوافق التّوجيهات السّابقة.

والحاصلُ أنَّ الأَشمونيّ يتناولُ قِراءة كَسرِ همزة (إنَّ) الثّانيةِ وفتحها عند حديثه عن جوازِ الوَجهينِ مَعْ تِلوِ فاءِ الجزاءِ كما نصَّ ابنُ مالكٍ على ذلك في ألفيّته حيث يقول: "مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا" (مالك أ.، 2021م) وتقديرُ كسرِ الهمزة عند الأَشمونيّ (فَهُوَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) على أنَّ ما بعدَ الفاءِ جُملةٌ تامّةٌ وهو الأحسنُ عنده في القياسِ، وأمّا الفتحُ في قِراءة عاصمٍ وابنِ عامرٍ بفتح الهمزة الثّانيةِ فعلى تقدير (إنَّ) بمصدر هذا المصدرُ خبرٌ لمبتدَأ محذوف والتّقدير (فجزاؤه الغفران) أو مبتدأ خبره محذوف والتّقدير (فالغفرانُ جزاؤه)، وأمّا الصبّانُ فقد استحسنَ كونُ المبتدأ هو المحذوف هنا وحجّته في ذلك أنّه الأكثر ويستشهد بقوله تعالى: (وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ) [فصلت: 49] أي: (فهو يؤوس)، ثمَّ يعلّقُ على قولِ الأَشمونيّ بأنَّ الكسر هو الأحسن وذلك لأنّه لا يحتاجُ إلى تقديرٍ (الصبّان، 1997م)، وإلى هذا يذهبُ الباحثُ إذْ إنَّ الأخذَ بِما لا يحتاجُ تقديرًا أولى ممّا يحتاجُ إليه، ولأنَّ حذفَ المبتدَأ أكثرُ مِن حذفِ الخبر، وبهذا نرى الصبّانَ يرجّحُ بين تقديري الأَشمونيّ ويعلّل سبب التّرجيحِ.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023

ISSN: 2617-9563

نصبُ الفعلِ المضارعِ بِـ(أنْ) المضمرة بعدَ (إنّما)

قالَ تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: 117]

قرأ الجُمهور (فيكونُ) بالرّفعِ على الاستئنافِ أيّ: فهو يكونُ، وقد نُقلَ هذا عن سيبويه (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التّفسير، 1420ه)، وعن الزجّاج في أحد توجيهاته، وقد يكون الرّفعُ بالرّفعِ عطفًا على (يقولُ) وكذا قالَ الزجّاجُ في توجيهه الثّاني (الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، 1988م) والطّبرانيُّ، إلّا أنَّ ابن عطية ردَّ هذا القولَ وجعله خطأً من جهةِ المعنى؛ لأنَّه يَقْتضي أنَّ القولَ مع التكوينِ والوجودِ (عطية، 1422ه)، يعني أنَّ الأمرَ قديمٌ والتكوينَ حادثٌ فكيف يُعْطَفُ عليه بما يقتضي تعقيبَه له؟ وهذا الردُّ إنَّما يلزم إذا قيل بأنَّ الأمرَ حقيقةٌ، أمّا إذا كانَ ذلك على جِهة المَجازِ، ومِن بابِ التّمثيلِ، فيجوز أنْ يُعطفَ على (تقولُ) وهو أقربُ من قولِ ابنِ عطيّة (الحلبي، د.ت)، الثالث: أن يكونَ معطوفاً على (كُنْ) من حيثُ المعنى، وهو قولُ الفارسي، قال: "وإنْ كانَ على لفظِ الأمرِ فليْسَ بأمرٍ، ولكنَّ المُرادَ به الخَبرُ، كأنّ التّقديرَ: (يُكوّنُ فَيكونُ)" (الفارسيّ ا.، 1993م)، وفي تقديرِ الباحثِ فإنَّ أحسن توجيهٍ هو أنْ (الفاء) في (فيكون) استئنافيّة قياسًا بمشابهاتها في العربيّة، أو بالعطفِ على يقول يعدّ من باب المجاز.

وقرأ ابنُ عامرٍ (فيكونَ) بالنّصبِ، قالَ ابنُ مجاهد وهذا غلطٌ (مجاهد، 1400ه)، لأنّه لا يكونُ الجوابُ هنا لِلأمرِ (بالفاءِ)؛ فإنَّه نَسَقٌ لا جوابٌ، وقالَ المُبرّدُ: "النّصبُ ها هُنَا محَالٌ لأَنَّهُ لم يَجعَل (فَيكونَ) جَوَابًا، هذا خلاف المَعنى لأَنَّهُ لَيسَ هَهُنَا شَرطٌ إنَّمَا المَعنى: (فَإِنَّهُ يَقُول لَهُ كنْ فيكونُ)" (المبرّد، د.ت)، ونقلَ ابنُ عطيّة قولَ ابنِ مجاهدٍ في الآية حيث قال: وقال أحمد بن موسى في قراءة ابن عامر: "وهو غلط" واكتفى بذلك (مجاهد، 1400ه) (عطية، 1422ه)، وقد وجّه أبو حيّان القراءة مِن باب المعنى حيث يقول: "وَوجهُ النَّصبِ أَنَّهُ جَوَابٌ على لَفظِ (كُنْ)؛ لأَنَّهُ جاءَ بِلَفظِ الأَمرِ، فَشُبِّهَ بِالأَمرِ الحَقِيقِيّ، وَلا يَصِحُّ نَصْبُهُ على جَوابِ الأَمرِ الحَقِيقِيّ؛ لأَنَّ ذلكَ إنَّما يكونُ على فِعليْن يَنتَظِمُ مِنهمَا شَرطٌ وجزاءٌ نحو: (ائْتِنِي فَأُكْرِمْك)، إذ المعنى: (إنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ)، وهُنا لا ينتَظِمُ ذلك، إذ يصيرُ المعنى: (إنْ يَكُنْ يَكُنْ)، فلا بُدَّ من اختلافٍ بينَ الشَّرطِ والجَزَاءِ، إمَّا بالنِّسبةِ إلى الفاعلِ، وإمَّا بالنّسبةِ إلى الفعلِ في نَفسهِ، أو في شيءٍ مِن مُتَعَلِّقَاتِهِ"، وبعد ذلك يدافعُ

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023

ISSN: 2617-9563

عن ابن عامرٍ وعن قراءته، ويردُّ على ابنِ عطيّة وابن مجاهد، يقول: "وحكى ابنُ عطيّةَ، عن أحمد بن موسى في قراءة ابنِ عامرٍ: أنَّها لحنٌ، وهذا قَولٌ خطأٌ، لأنَّ هذه القراءةَ في السّبعةِ، فهيَ قراءَةٌ متواترةٌ، ثمَّ هي بَعد قراءة ابنِ عامرٍ، وهوَ رَجلٌ عربيٌّ، لَمْ يَكنْ لِيلحنَ، وقراءَةُ الكسائيّ في بعضِ المَواضعِ، وهو إمامُ الكُوفيّينَ في علمِ العربيّةِ، فالقولُ بِأنّها لحنٌ، منْ أقبَحِ الخطأِ المُؤثِمِ الذي يَجرُّ قائلَهُ إلى الكُفرِ، إذْ هو طَعنٌ على ما عُلمَ نَقلُهُ بِالتّواترِ من كتابِ اللهِ تعالى" (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التّفسير، 1420ه)، وقد خرّجها ابنُ مالكٍ على جوازِ إضمار (أنْ) بعد (إنّما) اختيارًا، نقله عنِ الكوفيّين، وذلك كقولِ العربِ: (إنَّما هي ضربةٌ مِنَ الأسدِ فَتَحْطِمَ ظهرَه) بنصبِ (فَتَحْطِمَ) (مالك ج.، 1982م)، وردَّ هذا الحلبيُّ حيث قال: إلّا أنَّ هذا الذي نَصَبوه دليلاً لا دليلَ فيه لاحتمالِ أَنْ يكونَ من بابِ العطفِ على الاسمِ، تقديرُه: (إنّما هي ضربةٌ فَحَطْمٌ) أي اضطرَّ لإضمار (أنْ) ليجيز العطف على المصدرِ، و(فتحطّمَ) فعلٌ فقدّره مع (أنْ) المضمرة بمصدر، ومن ذلك قولُ ميسون بنت بحدل (سيبويه ع.، 1988م):

(الوافر)

"لَلُبْسُ عَباءَةٍ وتَقِرَّ عَيْنِي***أَحَبُّ إليّ من لُبْسِ الشُفُوفِ"

الشّاهدُ فيه: نصبُ (تقرَّ) بإضمار (أنْ) ليعطف على اللّبس، لأنّهُ اسم، (وتقرّ) فعل، فلم يمكن عطفه عليه، فحُمل على إضمارِ (أنْ)، لأنَّ (أنْ) وما بعدها اسم، فعطف اسمًا على اسمٍ.

والحاصلُ أنَّ الأَشمونيّ قدّرَ قراءة ابنِ عامرٍ (فيكونَ) بالنّصبِ على إضمار (أنْ) بعدَ الحصرِ بـ(إنّما) اختيارًا على مذهبِ الكوفيّينَ، وعلّق الصبّانُ على منعِ كونِ النّصبِ جوابًا لـ (كن) لأنّه ليس هناكَ قولُ (كن) حقيقيّ بل هي كناية عن تعلق القدرة تنجيزًا بوجود الشيء، وعنِ ابنِ هشام أنّه لا يجوز توافُق الجوابِ والمُجابِ فِي الفِعلِ والفاعِل، بل لا بُدّ من اختلافٍ فيهما أوْ أحدهما فلا يُقالُ: (قُمْ تَقُمْ)، وبعضهم جعله منصوبًا في جوابه نظرًا إلى وجوبِ الصّيغِ في هذه الصورة ويردُّه ما ذُكرَ عن ابن هشام (الصبّان، 1997م)، وقد جعلَ الصبّانُ (الفاء) في (فيكون) استئنافًا في قراءة الجُمهور وبها احتجَّ في مجيء (الفاء) للاستئنافِ، وذكرَ أنّها تكونُ للسببيّة وهي الّتي

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023

ISSN: 2617-9563

تنصب الفعل بعدها كما هو الحال في قراءةِ ابنِ عامرٍ (الصبّان، 1997م)، والباحثُ يختارُ قراءةَ الرّفعِ لإجماعِ القرّاءِ والنّحويّين والمفسّرين عليها، ولأنّها أجودُ في العربيّة من حيث التّخريجات.

نصبُ الفعل المُضارعِ المقرون (بالواوِ) جوابًا للتمنّي

قالَ تعالى: ﴿فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنعام: 27]

قرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير والكسائي (ولا نُكَذِّبُ... وَنَكُونُ) بالرّفعِ، على العطفِ على الفِعْل قبلهما وهو (نُرَدُّ)، ويكونُونَ قَدْ تَمنَّوْا ثلاثةَ أشياءٍ: الردَّ إلى دَار الدُّنيا، وعدمَ تكذيبِهم بآياتِ ربِّهم، وكَونَهم من المؤمنين، أو على أنَّ (الواو) واو الحال، والفعل المُضارعُ بعدها في محل رفع خَبَرِ مُبتدَأ محذوف، والجُملةُ الاسْميَّةُ في محَلِّ نَصْب حال من مرفوع (نُرَدُّ)، والتّقديرُ: "يا ليتنا نُرَدُّ غيرَ مكذِّبين وكائِنين منَ المُؤمنين"، فيكونُ تمنِّي الرَدِّ مقيَّداً بهاتين الحالَيْن، وبذلك فإنَّ الفعلين أيضاً يدخلان في التّمنّي، أو على أنَّ قوله "ولا نكذِّبُ" خبر لمبتدأ محذوف، والجملة استئنافية ولا تعلُّقَ لها بالّذي قبلها، وإنَّما عُطِفَتْ هاتان الجُملتانِ الفعليَّتان على الجُملةِ المُشتملَةِ على أداة التّمنيّ وما في حَيّزها فليسَتْ داخلةً في التّمنيّ أصلًا، وإنّما أَخبرَ اللهُ تَعالى عنْهم أنّهم أَخْبروا عنْ أَنفسِهم بِأنَّهم لا يُكَذِّبون بآيات ربِّهم، وأنَّهم يَكونونَ مِنَ المُؤمنين، فتكون هذه الجملة وما عُطِف عليها في محل نصبٍ بالقول، كأنَّ التقديرَ: فقالوا: "يا ليتَنا نُرَدُّ"، وقالوا: "نحنُ لا نُكَذِّبُ ونَكونُ مِنَ المُؤمنينَ"، واختار سيبويه هذا الوجه، وشبَّهه بقولهم: "دعني ولا أعودُ" أيّ وأنَا لا أعُود تَركتَنِي أوْ لَمْ تَتْرُكْني، أي: "لا أعودُ على كلِّ حالٍ" (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التّفسير، 1420ه).

وقرأ حفص وحمزة (ولا نُكذِّبَ... ونكونَ) نصبًا على إضمار (أنْ) عندَ جمهورِ البصريّين فهو ينسبك من (أنْ) المُضمرةَ، والفِعلُ بَعدها مَصدرٌ مَرفوعٌ معطوفٌ عَلى مَصدرٍ مُتوهَّمٍ مُقدّرٍ مِنَ الجُملةِ السّابقةِ، والتّقديرُ: "يا ليتَنا يَكونُ لنا رَدٌّ وَانتفاءُ تَكذيبٍ وكونٌ مِنَ المُؤمنين"، وكثيرًا ما يوجدُ في كُتبِ النّحوِ أنَّ هذه الواوَ المَنصوبَ بَعدها هُو على جوابِ التّمنيّ كما قال الزّمخشريُّ: (وَلا نُكذّبَ ونَكونَ) بالنّصبِ بإضمار (أنْ) على جوابِ التّمنّي، ومعناهُ (إنْ رُددنا لَمْ نُكذِّبْ وَنكُنْ مِنَ المؤمنينَ) (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التّفسير، 1420ه) ، وبمثل هذا قالَ النّحّاس، وأبو

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023
ISSN: 2617-9563

منصور الهروي في كتابه معاني القِراءات، وابنُ خالويه في إعراب القِراءات، والفارسيّ، وقالَ الثّعلبيّ: والعربُ تنصبُ جوابَ التّمنيّ في الواو وبذلك فهو يوافق مَن قال إنّ النّصبَ على التّمني، وقالَ مكّيّ: فَأَمّا مَن نَصبَ الْفِعْلَيْنِ فعلى جَوَاب التَّمَنِّي لِأَن التَّمَنِّي غير وَاجِب فَيكونَ الفعلان داخلين فِي التَّمَنِّي كَالْأولِ من وَجْهي الرّفْع، وَالنّصب بإضمار (أَنْ) حملًا على مصدر (نَرُدُّ) فأضمرت (أَنْ) لتؤوّل مَعَ الفِعل الواقع بعدها بمصدرٍ فتعطف بِالوَاو مصدرًا على مصدرٍ؛ تَقْدِيره: "يَا لَيْت لنا ردًّا وَانْتِفَاءً منَ التَّكْذِيبِ وَكونًا مِنَ المُؤمنِينَ" (القيسي، 1405ه)، وجعلَ أبو البقاءِ (الواو) هنا (كالفاء) في جوازِ نصب الفعل بعدها على التمنّي.

والحاصلُ أنَّ الأَشمونيّ احتجَّ بقراءة حمزة وحفص (ولا نُكذِّبَ... ونكونَ) بالنّصبِ على التمنّي، موافقًا في ذلك جمهورَ "النّحويّين والمفسّرين"، ولم يعارض الصبّانُ الأَشمونيّ في ذلك (الصبّان، 1997م)، وذلك يدلُّ على موافقته له، والباحثُ يختارُ قراءة النّصبِ بإضمارِ (أنْ) على التمنّي لأنّها أقربُ من حيثُ المعنى لمُرادِ الآية الكريمة، وهو أنَّ الكافرين عندما يقفون على النّارِ يتمنّونَ أنْ يُردّوا ولا يُكذّبوا ويكونوا مِنَ المؤمنين.

نَصبُ الفعل المضارعِ المقرونِ بالفاء جوابًا للتّرجّي

1. قالَ تعالى: "﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾" [غافر: 36-37]

قرأ الجُمهور (فأطَّلِعُ) بالرّفعِ عطفًا على (أبلُغُ)، والطّبريّ لا يُجيزُ غير هذه القِراءة؛ لإجماع الحجة من القرّاء عليه (الطّبريّ أ.، 2001م)، واختارها ابن خالويه وهو الاختيار نَسَقٌ عَلَى (لعلّي أبلغُ فأطّلعُ) (خالويه أ.، 2006م).

وقرأ حفص والأعرج وعيسى بن عمر والسّلميّ (فأطَّلِعَ) بالنّصبِ على جواب التّرجّي في قوله (لعلّي أبلُغُ الأسبابَ)، وهذا على مذهبِ الكوفيّين إذ يُجيزون نصبَ الفعلِ بعدَ الفاء جوابًا للترجّي قياسًا على التمنّي إذ إنَّ (لعلَّ) عندهم تأتي للشكِّ والاستفهام ويُجابُ في الوجهين، ومثالهم على

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023

ISSN: 2617-9563

الّتي للاستفهام قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾ [عبس: 3]، وكقوله -عليه الصّلاةُ والسّلام- لرجلٍ منَ الأنصارِ: "لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ؟" (القسطلّانيّ، 1323ه) وقد وافقهم ابنُ مالكٍ في نصبِ الفعلِ بعد التّرجي، يقول (مالك أ.، 2021م):

"وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ***كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ"

واحتجّوا بقراءة حفص في النّثرِ، وقَدْ نَقَلَ الفرّاءُ أنّه سمع بعض العربِ -مجهول القائل- (الفرّاء أ.، معاني القرآن، د.ت):

(الرّجز)

"عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُوْلاتِها ... يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها"

"فَنَسْتَرِيحَ النفسُ مِنْ زَفْراتِها*** وتُنْقعَ الغلَّةُ مِنْ غُلَّاتِهَا"

الشّاهدُ فيه: نصبُ الفعلِ المقرونِ بالفاء (فَنَسْتَرِيحَ) على جواب التّرجّي (علَّ).

قالَ الفرّاءُ معلّقًا على قراءة النّصبِ: وَمنْ جَعلهُ جوابًا لِلَعَلّي نَصبَهُ، وبعد ذلك يذكر النّظمَ ويقول: فَنَصبَ (فَنَسْتَرِيحَ) عَلَى الجواب بلعلّ، وذهبَ قومٌ إلى أنَّ نصبَ (فأطَّلِعَ) يكونُ على جوابِ الأمرِ (ابنِ)، ومن ذلك قولُ أبي النّجم العجليّ:

(الرّجز)

"يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحَا***إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا"

الشّاهدُ فيه: نَصبُ الفِعلِ "فَنَسْتَرِيحَا" (بأنْ) مُضمرة بعد "فاءِ السّببيّة" الواقعة في جوابِ الأمرِ، على مذهبِ البصريّين، وبالفاءِ نفسها على مذهبِ الكوفيّين.

وقد مَنعَ البصريّون النّصبَ على الرّجاء لأنّه في حُكمِ الواجب، وردّوا قولَ الكوفيّين في معنى الشكّ للعلَّ، "وقد يكونُ نصب (فأطَّلِعَ) عطفًا على التّوهُّم لأنَّ خبرَ (لَعلَّ) جاءَ مَقْرونًا بـ(أنْ)، كثيرًا في النّظمِ وقليلًا في النّثرِ؛ فمَنْ نَصَبَ تَوَهَّم أنَّ الفعلَ المرفوعَ الواقعَ خبرًا منصوبٌ بـ(أنْ)،

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023
ISSN: 2617-9563

والعطفُ على التوهُّمِ كثيرٌ، وإنْ كانْ لا ينقاسُ" (الأندلسي أ.، 1420ه)، والباحثُ يرجّحُ النّصب على إضمار (أنْ) لأنّه ممكن هنا.

والحاصلُ أنَّ الأَشمونيّ احتجَّ بقراءة حفص إذ إنَّ نصب (فأَطَّلِعَ) على جواب التّرجّي على مذهبِ الفّراءِ لثبوت ذلك في السّماعِ في قراءة حفص مثلًا، وأمّا الصبّانُ فيردُّ كونَ النّصبِ على أنّها جواب (لابنِ)، أو على أنّها بالعطفِ على الأسباب، ولم يردَّ توجيه الأَشمونيّ في أنّ النّصب جوابٌ للتّرجّي (الصبّان، 1997م)، والباحثُ يختارُ قراءة الجُمهور لإجماعهم عليها، وفي قراءة حفص يختارُ مذهب البصريّين في أنَّ النّصبَ بأن المُضمرة.

2. قالَ تعالى: "﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾" [عبس: 3-4]

قرأ الجُمهور (فَتَنْفَعُهُ الذِّكرى) بالرّفعِ عطفًا على (يَذَّكَّرُ) (مجاهد أ.، 1400ه)، وقدِ اختارَ أبو منصور الهروي هذه القراءة لأنَّ أكثر القُرّاءِ عليها (الهرويّ أ.، 1991م).

وقرأ عاصم (فَتَنْفَعَهُ الذِّكرى) بالنّصبِ على جوابِ التّرجّي على مذهبِ الكوفيّين، وتبعهم في ذلك ابنُ مالكٍ لورودِ ذلك في النّثر والنّظمِ، فأمّا النّثر ففي هذه القراءة وقراءة حفص بنصب (فأَطَّلِعَ) وفي النّظم ففي قول الرّاجز (فَتَسْتَرِيحَ النفسُ)، ووجّه أبو البقاء هذه القراءة على أنَّ النّصبَ فيها على جواب التّمنّي في المعنى، وكذلك ابنُ عطيّة إذ يقول إنَّ النّصب على جواب التّمنّي (عطية، 1422ه)، وردَّ أبو حيّان ذلك إذ إنَّ التّمنّي غير التّرجّي (الأندلسي أ.، 1420ه)، ومنه ما قد رُويَ عن سيّدتنا عائشة -رضيَ الله عنها وأرضاها- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلّى الله عليهِ وسلّم - قالَ:"إِذَا نعسَ أَحَدكمْ وَهُوَ يُصَلِّي، فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ؛ فَإِنَّ أَحَدكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعسٌ، لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسُبَّ نَفْسَهُ" (البُخاريّ، 1422ه)، برفعِ (فَيَسُبَّ نَفْسَهُ) في البخاريّ، وبنصبِها عندَ التّرمذيّ (التّرمذيّ، سنن الترمذي، 1975م)، قالَ ابنُ مالكٍ إنَّ الرّفعَ فيه بالعطفِ على الفعل (يَسْتَغْفِرُ)، والنّصبُ على أنّه جوابُ التّرجّي في (لعلَّ)، على مذهبِ الكوفيّين، وقد اختارَ الطّيبيّ نصبَ (فَيَسُبَّ) يقول: النّصبُ أولى لأنَّ المعنى: لَعلّهُ يَطلبُ مِنَ اللهِ تعالى الغُفرانَ لِذنبِهِ لِيصيرَ

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023
ISSN: 2617-9563

مُزَكًّى مُطهّرًا، فَيتكلّمَ بِما يَجلبُ الذّنبَ فَيزيدَ العِصيانَ على العِصيانِ، وكأنَّه قَد سَبَّ نَفسَهُ (الطّيبيّ، 1997م).

والحاصلُ أنَّ الأَشمونيّ احتجَّ بقراءة عاصم بنصب (فَتَنْفَعَهُ الذِّكرى) على جواز نصبِ جواب التّرجّي موافقًا في ذلك مذهبَ الكوفيّين وابنِ مالكٍ، ولم يعلّقِ الصبّانُ على هذه القِراءة، وكأنّه اكتفى بما قاله في قراءة حفص بنصب (فأَطَّلِعَ) (الصبّان، 1997م)، والباحثُ يختارُ قراءة الرّفعِ لإجماع القرّاء عليها، ولأنَّ التّرجّي موجب.

نصبُ الفعل المُضارعِ الواقعِ بَعدَ عاطِفٍ على اسمٍ غير شبيهٍ بالفعلِ

قالَ تعالى: "﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾" [الشورى: 51]

قرأ نافع وابنُ عامر (أوْ يُرسِلُ) بالرّفعِ على أنَّ (أوْ) للاستئنافِ والتّقديرُ (أوْ هُوَ يُرسِلُ رسولًا) وبهذا وجّهَ سيبويه ويونس القراءة (سيبويه ع.، 1988م)، وكذا في قولِ الأعشى:

(البسيط)

إنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عادَتُنا**أوْ تَنْزِلُونَ فَإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

الشّاهدُ فيه: رفعُ (أوْ تَنْزِلُونَ) على الاستئنافِ إذِ التّقدير: (أنْتُم تَنْزِلُونَ). كذا عندَ سيبويه ويونس.

أو على مَعنى الحال إذِ التّقديرُ: "مَا كانَ لِبشَرٍ أنْ يُكَلّمَهُ اللَّهُ إلّا مُوحِيًا، أَوْ مُرسِلًا رسولًا، كذلك كلامُهُ إيَّاهُمْ" (الزجّاج إ.، 1988م)، وذلك نحو: (جاءَنِي زَيدٌ يَضْحكُ) بمعنى: (ضاحِكًا)، أو أنْ يُعطف على ما تعلّقَ به (مِنْ وَراء)، إذ تَقديرُه: (أو يُسْمِعُ مِنْ وراءِ حجاب)، و(وَحْيًا) في موضعِ الحالِ، عُطِف عليه (أَوْ يُرْسِلُ)، والتّقديرُ: "إلّاَ مُوْحِيًا أو مُسْمِعًا مِنْ وراءِ حجابٍ، أو مُرْسِلًا" (الحلبي، د.ت).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023

ISSN: 2617-9563

وقرأ ابْن كثير وَحَمْزَة وَأَبُو عَمْرو والكسائيّ وَعَاصِم (أوْ يُرسِلَ) بالنَّصبِ عطفًا على معنى (إلّا وحيًا)، لأنّه بمعنى: (أنْ يُوحِيَ إليهِ أوْ يُرسلَ رَسولًا) (خالويه ا.، 1401ه)، أوْ أَنْ يُنْصَبَ بـ (أنْ) مضمرةً، وتكونَ هي وما نَصَبَتْه معطوفَيْن على (وَحيًا) و (وَحيًا) حالٌ، والتقدير: (إلّا مُوْحِيًا أو مُرْسِلًا)، أوْ أنْ يكونَ معطوفًا على فعلٍ مقدّرٍ متعلّقٍ به (مِن وَرَآءِ حِجَابٍ) إذ تقديرُه: (أوْ يُكَلِّمَه مِنْ وراءِ حجابٍ)؛ وهذا الفعلُ المقدَّر معطوفٌ على (وَحْيًا) والمعنى: (إلَّا بوَحيٍ أوْ إسماعٍ مِنْ وراءِ حجابٍ أو إرسالِ رسولٍ).

والحاصلُ أنَّ الأَشمونيّ احتجَّ بقراءة غير نافع على نصبِ الفعلِ (يُرسِلَ) المعطوفِ على اسمٍ خالصٍ (وحيًا) بـ(أنْ) مُضمرة بحرفِ العطفِ (أوْ)، وقد وافقَ الصبّانُ الأَشمونيّ في ذلك إذ قدّرَ الآية بـ (أوْ إرسالًا) (الصبّان، 1997م)، وفي قراءةِ الرّفعِ فإنَّ الصبّانَ يختارُ قولَ الرّفعِ استئنافًا، والباحثُ يختارُ قراءةَ النّصبِ؛ لأنَّ أكثرَ القرّاءِ قرؤوا بها، على أنَّ النّصبَ بـ (أنْ) مُضمرة؛ لكثرة ذلك في العربيّة.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023

ISSN: 2617-9563

الخاتمة:

وفي نِهايةِ هذا البحثُ أذكرُ أبرزَ النّتائجِ الّتي توصلتُ إليها وهي:

- اهتمامُ الأشمونيّ والصبّانِ في عِلْمِ القراءاتِ القُرآنيّة.
- كوّنتِ القراءاتُ القرآنيّة مرجعًا أساسيًا في شرح الأشمونيّ وحاشيةِ الصبّان.
- وافقَ الصبّانُ الأشمونيَّ في أكثرِ المسائلِ الّتي احتجَّ فيها بالقراءاتِ المتواترة.
- لم يتعصّبِ الأشمونيُّ ولا الصبّانُ مِن بعده لمدرسةٍ نحويّة معيّنة.
- سعةُ اطّلاعِ الأشمونيّ والصبّانِ في علومِ العربيّة وعلمِ القراءات.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الرابع والستين شهر (آب) 2023

ISSN: 2617-9563

قائمةُ المصادرِ والمراجعِ

إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجّاج. (1988م). *معاني القرآن وإعرابه* (الإصدار 1). (عبد الجليل عبده شلبي، المحرر) بيروت: عالم الكتب.

أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري. (د.ت). *التبيان في إعراب القرآن* (الإصدار د.ط). (علي محمد البجاوي، المحرر) -: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

أبو الحسن المجاشعي، البلخي البصري، الأخفش. (1990م). *معاني القرآن* (الإصدار 1). -: مكتبة الخانجي.

أبو العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر القسطلّانيّ. (1323ه). *إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري* (الإصدار 7). مصر: المطبعة الكبرى الأميرية.

أبو العباس، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبيّ. (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. (أحمد الخراط، المحرر) دمشق: دار القلم،.

أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف السمين الحلبي. (د.ت). *الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون* (الإصدار د.ط). (أحمد محمد الخرّاط، المحرر) دمشق: دار القلم.

أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، المبرّد. (د.ت). *المقتضب* (الإصدار د.ط). (محمد عبد الخالق عظيمة.، المحرر) بيروت: عالم الكتب.

أبو العرفان محمد بن علي الصبّان. (1997م). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك* (الإصدار 1). بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو العرفان محمد بن علي الصبّان. (2002م). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك* (الإصدار 1). (محمود بن الجميل، المحرر) القاهرة: مكتبة الصّفا.

أبو الفتح عثمان ابن جنّي. (1998م). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها* (الإصدار 1). (محمد عبد القادر عطا، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. (1992م). *نتائج الفكر في النَّحو* (الإصدار 1). بيروت: دار الكتب العلمية .

أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري. (1407ه). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل* (الإصدار 3، المجلد 2). بيروت: دار الكتاب العربي .

أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد السّرمقندي. (د.ت). *بحر العلوم* (الإصدار د.ط). -: -.

أبو جعفر أحمد بن محمد المرادي النحوي النّحّاس. (1421ه). *إعراب القرآنِ* (الإصدار 1). (عبد المنعم خليل إبراهيم، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو جعفر أحمد بن محمد، النحّاس. (1409ه). *معاني القرآن* (الإصدار 1). (محمد علي الصابوني، المحرر) مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

أبو جعفر محمد بن أحمد ابن خالويه. (2006م). *إعراب القراءات السبع وعللها* (الإصدار 1). (أبو محمد الأسيوطي، المحرر) لبنان: دار الكتب العلمية.

أبو جعفر محمد بن جرير الطّبريّ. (2001م). *تفسير الطّبريّ* (الإصدار 1). (عبد الله بن عبد المحسن التركي، المحرر) -: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل النّعمانيّ. (1998م). *اللباب في علوم الكتاب* (الإصدار 1). (عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي. (1420ه). *البحرُ المحيطُ في التّفسير* (الإصدار د.ط). (صدقي محمد جميل، المحرر) بيروت: دار الفكر.

أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور الديلمي الفرّاء. (د.ت). *معاني القرآن* (الإصدار 1). (أحمد النجاتي، محمد النّجار، عبد الفتاح الشلبي، المحرر) مصر: دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة.

أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي. (2008م). *شرح كتاب سيبويه* (الإصدار 1). (أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي. (1995م). *الجمل في النحو* (الإصدار 5). (فخر الدين قباوة، المحرر) -: -.

أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك. (2021م). *ألفيّة ابن مالك* (الإصدار 4). (عبد المحسن بن محمد القاسم، المحرر) -: -.

أبو عبد الله محمد بن عبد الله، الطائي، جمال الدين، ابن مالك. (1990م). *شرح تسهيل الفوائد* (الإصدار 1). بيروت: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البُخاريّ. (1422ه). *صحيح البخاري* (الإصدار 1). مصر: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق .

أبو عيسى محمد بن عيسى التّرمذيّ. (1975م). *سنن الترمذي* (الإصدار 2). مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية. (1422ه). *المُحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* (الإصدار 1). (عبد السلام عبد الشافي محمد، المحرر) بيروت: دار الكتب العلميّة.

أبو محمد مكي بن أبي طالب بن مختار القيسي. (1405ه). *مشكل إعراب القرآن* (الإصدار 2). (حاتم صالح الضامن، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة .

أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطيّ. (2004م). *الكنز في القراءات العشر* (الإصدار 1). (خالد المشهداني، المحرر) القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهريّ الهرويّ. (1991م). *معاني القراءات للأزهري* (الإصدار 1). المملكة العربية السعودية: مركز البحوث في كلية الآداب.

أحمد بن موسى التميمي، أبو بكر بن مجاهد. (1400ه). *السبعة في القراءات* (الإصدار 2). (شوقي ضيف، المحرر) مصر: دار المعارف.

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ. (1993م). *الحجة للقراء السبعة* (الإصدار 2). (عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، المحرر) دمشق: دار المأمون للتراث.

الحسين بن أحمد بن خالويه. (1401ه). *الحجة في القراءات السبع* (الإصدار 4). (عبد العال سالم مكرم، المحرر) بيروت: دار الشروق.

جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي. (1422ه). *زاد المسير في علم التفسير* (الإصدار 1). (عبد الرزاق المهدي، المحرر) بيروت: دار الكتاب العربي .

جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي ابن مالك. (1982م). *شرح الكافية الشافية* (الإصدار 1). (عبد المنعم أحمد هريدي، المحرر) مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

شرف الدين الحسين بن عبد الله الطّيبيّ. (1997م). *شرح الطيبي على مشكاة المصابيح* (الإصدار 1). (عبد الحميد هنداوي، المحرر) مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز.

شمس الدين، أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري. (د.ت). *النّشر في القراءات العشر* (الإصدار د.ط). (علي محمد الضباع، المحرر) -: المطبعة التجارية الكبرى.

عبد الرحمن بن محمد ، أبو البركات الأنباري. (2003م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين* (الإصدار 1). بيروت: المكتبة العصرية.

عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة. (د.ت). *حُجّة القراءات* (الإصدار د.ط). (سعيد الأفغاني، المحرر) -: دار الرّسالة.

عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام. (1985م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (الإصدار 6). (مازن المبارك، محمد علي حمد الله، المحرر) دمشق: دار الفكر .

عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر سيبويه. (1988م). *الكتاب* (الإصدار 3). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور. (1984م). *التّحرير والتّنوير* (الإصدار د.ط). تونس: الدّار التّونسيّة للنّشر.

محمد بن أبي المحاسن بن أبي الفتح الكرماني. (2001م). *مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني* (الإصدار 1). (عبد الكريم مصطفى مدلج، المحرر) بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.